

## إشكالية اليوم الدراسي:

تعتبر الموازنة العامة وسيلة هامة في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، فهي من أبرز العوامل التي لها آثار على الإنتاج الوطني وفي مستوى النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر وتتأثر بمختلف قطاعات الاقتصاد وذلك على حسب استخدام الدولة لأدواتها والمتمثلة أساسا في النفقات العامة والإيرادات العامة، والجزائر من بين الدول التي تحاول جاهدة تحقيق التوازن في الموازنة العامة إلا أنها لم تتمكن من ذلك إلا خلال فترة انتعاش أسعار البترول، حيث عانت الكثير جراء الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في السابق، خصوصا بعد انفجار الأزمة البترولية سنة 1986 الشيء الذي أدى بها إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التيمست معظم القطاعات، وغيرت من نهج سياساتها المالية والنقدية من أجل تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية خصوصا ما تعلق بتخفيض عجز الموازنة وتخفيض نسب البطالة ونسب التضخم.

وهذا ما تحقق فعلا بعد سنة 2000 فمع انتعاش أسعار البترول وتجاوز سعر البرميل المائة دولار تحسنت بفضل ذلك المؤشرات الاقتصادية الكلية، فأصبح رصيد الموازنة يتمتع بفوائض مالية وهو ما أدى لاستحداث صندوق ضبط الإيرادات، ومن جانب آخر ارتفعت احتياطات الصرف الأجنبي، وأصبحت الوضعية الاقتصادية للجزائر مستقرة جراء تحسن الإيرادات البترولية وهو ما انعكس على أداء الموازنة العامة والميزان التجاري ونسب التضخم والنمو الاقتصادي.

إلا أنه ومع الانخفاض الكبير لأسعار البترول وتهاويها منذ 2014 تعقدت الوضعية الاقتصادية للجزائر جراء شح الإيرادات المالية، الأمر الذي انعكس على المؤشرات الاقتصادية الكلية فلقد عرف العجز الحسابي عجزا وصل لحوالي 12 مليار دولار خلال الثلاثي الثالث لسنة 2017، أما احتياطات الصرف فتهاوت لتصل لحوالي 106 مليار دولار نهاية شهر جوان من نفس السنة بعدما كان في حدود 114 مليار دولار في ديسمبر 2016، أما رصيد الموازنة العامة فظل سالبا حيث قدر بـ 2341- مليار دينار نهاية 2016.

الأمر الذي جعل الحكومة تدق ناقوس الخطر خصوصا ما تعلق بتقليص الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات العامة، ومن جانب آخر قامت بتعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض من أجل تمويل احتياجات الخزينة العمومية من قبل البنك المركزي، الأمر الذي خلق جدلا كبيرا حول هذه الآلية وآثارها المختلفة والتي تعرف بالتمويل غير التقليدي.

مما سبق طرحه يتضح لنا مدى أهمية هذا الموضوع خصوصا في الوقت الراهن الذي تعيشه الجزائر والتغيرات الاقتصادية الدولية، وبالتالي يجب معالجة هذا الموضوع الحساس جدا خصوصا ما تعلق بلجوء الجزائر للتمويل غير التقليدي لتمويل الخزينة العمومية.

## محاور اليوم الدراسي:

المحور الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة

المحور الثاني: سياسات تمويل عجز الموازنة (دور السياسة الإنفاقية ودور الإيرادات العامة في تقليص عجز

الموازنة في الجزائر)

المحور الثالث: علاقة عجز الموازنة العامة بالتضخم في الجزائر

المحور الرابع: آثار عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي بالجزائر

المحور الخامس: التمويل غير التقليدي وآثارها المتوقعة في الجزائر

المحور السادس: الحلول غير التقليدية الممكنة لتقليص العجز

الموازني (تجارب عملية لبعض الدول)

المحور السابع: قراءة في قانون المالية لسنة 2018

## شروط المشاركة في الملتقى:

- أن يكون البحث في أحد محاور اليوم الدراسي؛
- أن يتصف البحث بالدقة العلمية والأصالة في ظل منهجية محكمة وتوثيق دقيق للمراجع؛
- يجب تحديد البحث؛
- عدم تقلص البحث ونشره في تظاهرات علمية سابقة؛
- عدم تجاوز صفحات البحث 20 صفحة؛
- ادراج الملاحق والمراجع في اخر البحث؛
- لغة اليوم الدراسي بالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية/تكتب المداخلات بخط 14 SimlifiedArabic للعربية أو Times 12 new roman للغات الأجنبية.

## تواريخ مهمة:

- آخر اجل لإرسال المداخلة كاملة: 15 افريل 2018؛
- اخر اجل للرد على المداخلات المقبولة: 17 افريل 2018؛
- ترسل جميع المداخلات على العنوان التالي:

[collgbudget2018@gmail.com](mailto:collgbudget2018@gmail.com)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم يوم دراسي حول:

## أساليب علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر

يوم 19 افريل 2018

فرقة البحث:

السياسات المالية والمصرفية للدول العربية: توجهاتها

وانعكاسات العولمة المالية عليها

رئيس اليوم الدراسي: الدكتور / لحسن دردوري

أعضاء اللجنة التنظيمية: طلبة الدكتوراه الطور الثالث

تخصص - مالية بنوك وتأمينات